



جامعة وهران 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية



الموارد الرقمية لتعاليم طور ل.م.د.

المستوى : ل 1

المداسي : س 2

الميدان : الحقوق و العلوم السياسية DSP

التفرع : العلوم السياسية

المادة : الاقتصاد السياسي

الأستاذ المقدم : بن هدي محمد

الفقرة : السادسة من 15

رمز المورد : L1S2_DSP_SP_ECONOMIE POLITIQUE_C6 /15

قضايا اقتصادية-الازمات الاقتصادية

الفقرة

رقم 06

الازمات الاقتصادية.

-المقدمة.

1- مفهوم الازمة الاقتصادية.

2- تاريخ اهم الازمات الاقتصادية الدولية.

3- طبيعة الأدوات المالية وعلاقتها

بالأزمات المالية.

-الخاتمة.

ان الدول اتي استطاعت ان تحقق قفزة نوعية في التنمية (الدول الصناعية الحديثة)، لم تسلم من الازمات الاقتصادية. ولأجل توضيح الازمات التي تعرضت لها هذه الدول وانعكاساتها، فلا بد ان نستعرض كبداية مفهوم الازمة الاقتصادية، التطور التاريخي للازمات الاقتصادية ، التطورات في طبيعة الأدوات المالية، والأزمات المالية الدولية، وذلك من خلال التعرض بشيء من الأيجاز الى طبيعة الازمات المالية في كل من المكسيك والدول الاسيوية وروسيا والبرازيل وهذا على النحو الموالي، اما باقي الازمات الأخرى يمكن تناولها من خلال حصة التطبيقات وهي مبرمجة كبحث بعنوان "الازمات الاقتصادية".

1- مفهوم الازمة الاقتصادية.

الأزمة الاقتصادية (Aglietta,2008) ، يمكن فهمها من خلال طرح النقاط

الرئيسية التالية:

- "... هي تدهور مفاجئ في الوضع الاقتصادي والتوقعات الاقتصادية.

- تختلف حسب الزمن والمنطقة الجغرافية ومن منطقة واحدة، ومن فترة الى

أخرى، وقد تكون لفترة وجيزة او لعدة سنوات ويمكن ان تمتد لتشمل الاقتصاد العالمي.

-غالبا ما يكون لمثل هذه للازمات الاقتصادية ، تداعيات على مستوى الأجور

وقيمة رأس المال (قيم سوق الأسهم)، وتتسبب في حالات الإفلاس والبطالة،

وتزيد من التوترات الاجتماعية والسياسية.

يمكن النظر إلى الأزمات كعنصر منتظم، وهو جزء من مجموعة من الدوريات الاقتصادية وبالتالي من هذا المنظور ينظر إلى الأزمة الاقتصادية، أحيانا على أنها ظاهرة لا تنتهي إلا بتبني هيكل اقتصادي جديد.

- تمثل الأزمة بالنسبة للبعض مثل "جوتفريد هابرلر" نقطة تحول في دورة اقتصادية، وبالتالي إذا فهمت الأزمة على أنها تؤدي إلى سقوط الأسهم، فإن الأزمات تُفسر على أنها وسيلة لإعادة تنظيم الأسهم.

- في اللغة الإنجليزية يفهم مصطلح الأزمة الاقتصادية بالمعنى الماركسي ولا يستخدم إلا قليلا، ويفضل استخدام المصطلحات الأكثر اقتصادية كالكساد أو الركود الاقتصادي، ومن هنا سميت أزمة 1929 الكساد العظيم أو الأزمة الاقتصادية لسنة 2008-2010 الركود او الكساد العظيم...".

2- تاريخ اهم الازمات الاقتصادية الدولية.

يمكن ابرازها وفق التسلسل الزمني الاتي:

- ✓ الذعر المصرفي الأمريكي عام 1907.
- ✓ 1929-1937: الكساد الكبير (بما في ذلك الكساد الكبير في فرنسا والمملكة المتحدة). (الرجوع الى محاضرة "المدرسة الكنزية" لمعرفة اسبابها وكيف تم اقراح الحلول لتفادي تكرارها).
- ✓ 1973 و 1979: أزمة بسبب الصدمات النفطية.
- ✓ 1993: أزمة مرتبطة جزئيا بأزمة النظام النقدي الأوروبي.
- ✓ 1994: الأزمة الاقتصادية المكسيكية (بسبب انخفاض قيمة البيزو المكسيكي).
- ✓ 1997: الأزمة الاقتصادية الآسيوية (جنوب شرق آسيا).

✓ 1998: الأزمة المالية الروسية عام 1998.

✓ 1998-2002: الأزمة الاقتصادية الأرجنتينية.

✓ حوالي 2000-2001، تضاعلت فقاعة الإنترنت وتسببت في تباطؤ اقتصادي.

✓ 2002: الأزمة التركية (تخفيض قيمة الليرة التركية).

✓ من نهاية عام 2007: الأزمة الاقتصادية المعروفة باسم الركود الكبير (2008 وما بعده) مرتبطة بالأزمة المالية في 2007-2010. منذ فبراير

2007 أثرت على العقارات الأمريكية، وبالتالي على التمويل العقاري والنظام المالي الدولي.

✓ 2008: الأزمة الاقتصادية الإسبانية.

✓ من نهاية عام 2009: أزمة الديون العامة اليونانية التي أدت إلى انهيار اليورو، وانتشار مقلق إلى البرتغال وإسبانيا وحتى إيطاليا، والتشكيك في السياسة المشتركة في الاتحاد الأوروبي.

✓ 2010: الأزمة الاقتصادية البرتغالية.

✓ 2012: الأزمة الاقتصادية الفنزويلي.

✓ 2020: الأزمة الاقتصادية لـ Covid-19.

من خلال هذه المحاضرة سوف نتناول عينة من هذه الازمات، اما ان باقي الازمات الغير المدرجة في المحاضرة، اما تطرقنا اليها كجزء من محاضرة سل سابقة (مثال الازمة الاقتصادية لسنة 1929)، او هي مبرمجة من خلال التطبيقات في الازمات الاقتصادية.

3- طبيعة الأدوات المالية وعلاقتها بالآزمات المالية.

لمعرفة طبيعة الأدوات المالية ومدى ارتباطها بالآزمات المالية الدولية ، سوف نفضل ذلك من خلال العنصرين المواليين.

اولا- طبيعة الأدوات المالية.

لقد تشكلت القروض المصرفية النسبة الأكبر من رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة في اتجاه الدول النامية في فترة الثمانينيات، ولكن بروز أزمة الديون الخارجية في هذه الفترة والتي تمتد اثارها الى غاية يومنا الحالي، كانت من نتيجته بروز أنواع جديدة من الأدوات المالية، تظهر في عدة اشكال ابتداء من المشتقات المالية والسندات العالمية، السندات الأوروبية، صناديق الاستثمار المشتركة، ايصالات الإيداع العالمية بالإضافة الى أدوات مالية أخرى، ولأجل تبسيط صورة هذه الأدوات المالية سوف نعطي لمحة مبسطة وشاملة من خلال الاشكال التي نتخذها مما يلي (سنغ, 2001، ص.ص.57-73):

١- السندات العالمية:

تعتبر نوعا من القروض الامنة (عطي دخلا ثابتا) من خلال التعامل بها في الأسواق المالية، وهي وسيلة تستخدم من قبل الحكومات خصوصا في تمويل المشاريع الكبرى (الهيكل القاعدية) او الشركات والمؤسسات المالية الدولية، وفي هذا المجال برزت سندات عالمية مثل: سندات ما وراء البحار السندات الأوروبية، سندات "يانكي (USA)"، سندات "الساموراي (اليابان)" سندات "ال دراغون" (اسيا خارج اليابان) ، وغيرها من السندات (السندات التابعة، سندات الأفضلية، السندات القابلة للتحويل، السندات القابلة للاسترداد، سندات الفائدة التراكمية، سندات مرتبطة بالتضخم) ، لقد ابلغ اجمالي دوران السندات العالمية في سنة 1996 مبلغ 5.3 مليار دولار.

بـصناديق الاستثمارات المشتركة:

تعمل هذه الصناديق مع إدارة مجموعة الأوراق المالية (السندات والأسهم) ، والتي تعود ملكيتها الى مجموعة من المستثمرين، وتعرف أيضا باسم "شركات توظيف برأس مال متغير Unit trusto"، هذه الصناديق تعاملها على المستوى العالمي وحسب التقديرات البنك الدولي، فان هذه الصناديق استطاعت تحويل الى أسواق البورصات المحلية للدول النامية حول 36 مليار دولار في منتصف التسعينيات، وذلك تحت عدة اشكال (استثمارات الرساميل المفتوحة، استثمارات الرساميل المعلقة، الاستثمارات العالمية، الاستثمارات الإقليمية المحلية وما وراء البحار).

ج-ايصالات الإيداع العالمية:

هي عبارة عن أدوات مالية قابلة للتحويل، والهدف منها هو جمع الأوراق المالية في الأسواق المالية العالمية، وهي تصدر من طرف البنوك الإيداع ما وراء البحار، من خلال تفاوض شركات الصادات، ويقبل الطلب هذه الايصالات لكونها الأقل تكلفة زيادة على منع الاتجار بها.

د-أدوات مالية أخرى:

هناك أدوات مالية تستخدم في تمويل المشاريع الكبرى (الهيكل القاعدية او الراس مال التجاري) في الدول النامية، وهي عبارة مزيج من مختلف رؤوس الأموال الأجنبية (الاستثمار الأجنبي المباشر، المحفظة المالية القروض وغيرها)، وتقوم على مبدأين أساسيين مبدأ أي بناء -تشغيل- التحويل، او مبدأ بناء -تملك-تشغيل، وقدر حجم هذه الأدوات المالية في منتصف التسعينيات بحوالي 5 ملايين دولار موجهة لهذه المشاريع في الدول النامية.

وخاصة لهذا العنصر فان الأدوات المالية السابقة، أصبحت تشكل مظهرا من مظاهر العولمة المالية، وكنتيجة لتطوير الأسواق المالية على المستوى العالمي والتطوير على المستوى السريع لنظام المعلومات والاتصالات الالكترونية، والاستثمار الواسع للشركات المتعددة الجنسيات والنمو السريع للتجارة العالمية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما فائدة كل ذلك بالنسبة للدول النامية؟ الا تزايد في معدلات الفقر، الغرق في الديون الخارجية وخدماتها وازمات مالية متكررة.

ثانيا-الازمات المالية وانعكاساتها:

تبعاً لهذا التطور السريع في الأدوات المالية وسرعة انتشارها على المستوى العالمي، وتخلي البنوك عن منح القروض بسبب عزوف هذه الأخيرة عن هذا النوع من الإقراض، وسعي الدول النامية والانتقالية الى طلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، أصبحت هذه الأدوات المالية الميزة الأساسية للتمويل الخارجي، ابتداء من سنوات التسعينيات، ولكن ذلك أدى الى بروز أزمات من نوع جديد، على غرار أزمة ديون سنوات الثمانينيات وخصوصاً بالنسبة لتلك الدول التي استطاعت تحقيق قفز في التنمية الاقتصادية (الدول الصناعية الحديثة)، ولأجل ابراز انعكاسات هذه الازمات المالية في الاقتصاديات هذه الدول سوف نتطرق لاهم هذه الازمات وذلك بالشكل الآتي:

١-الازمة المكسيكية (1994-1995):

لقد جاءت هذه الازمة في مرحلة اين شهدت المكسيك تطبيق برامج إصلاحية للخروج من ازمة ديون 1982، ومن بين الحلول لهذه الازمة تحويل الديون الخارجية (القروض البنكية) الى أوراق مالية، وهذا حسب المشروع وبالتالي اعتماد التمويل الخارجي بواسطة المحفظة المالية، وهذا ما سمح بتطهير المالية العمومية والوصول الى نمو وتضخم معتدلين.

طبيعة رؤوس الأموال الخاصة المتدفقة بهذه الطريقة، كان أغلبها قصير المدى، الهدف واضح وسريع وهو الحصول على الأرباح من خلال عمليات المضاربة في أسواق المكسيك المالية، وفي المقابل ذلك واجهت انخفاضا في المدخرات المحلية بتراجع يقدر بنسبة 22% من (PIB) عام 1988، ثم انخفض الى 16% عام 1994 الامر الذي أدى الى استخدام رؤوس الأموال هذه في تمويل الاستهلاك المتزايد للسلع المستوردة والذي بلغ 71.2 مليار دولار (قروض المحفظة المالية) للفترة ما بين 1990 و 1994، لتمويل 72% من عجز ميزان المدفوعات (سنغ، نفس المرجع السابق، ص 79-84)، وبالتزامن مع الاستقرار السياسي وقرار السلطة المكسيكية "حكومة زيديو" بتخفيض قيمة "البيسوس" بنسبة 13% وانتعاش الاقتصاد الأمريكي (ارتفاع معدلات الفائدة)، كل ذلك أدى الى تخويف المستثمرين الأجانب مما أدى بهم الى سحب المفاجئ لرؤوس أموالهم، وبالتالي بداية الوصول الازمة المالية المكسيكية في الفترة الممتدة بين 1994 و 1995.

وهنا جاء دور المعونات الخارجية خصوصا من ظرف الولايات المتحدة الأمريكية لانقاذ المكسيك من هذه الازمة، تم ضخ حوالي 50 مليار \$ في عهد الرئيس الأمريكي "كلينتون" ، لأجل إعادة الاستقرار الأسواق المالية (Christian, avril 1995,) وبالرغم من هذه المعونات الخارجية، فان المكسيك لم تقم بتحقيق نسب مهمة في (PIB) ، وهذا راجع أساسا الى التبعية الكلية لأمريكا الشمالية (من خلال اتفاقية NAFTA) ، بحيث تجارتها الخارجية تقدر بـ 4/5 في اتجاه كل من (USA) ، وكندا وهذا ما يفسر تأثير المكسيك بالتقلبات الاقتصادية التي تحدث خصوصا في (USA) ، وهذا في ظل اقتصار الصناعات الداخلية على مجال التركيب وضعف اندماج الواردات لتدعيم الإنتاج المحلي، وبالتالي جعل الاقتصاد في وضعية هشّة (Salama. 2006, p.p.62-63) ، وذلك بعدما كانت دولة المكسيك تعتبر كنموذج اقتصادي ناجح أصبحت عكس ذلك.

ب-الازمة الاسيوية 1997:

ابتداء من منتصف 1997 ظهرت دول جنوب شرق اسيا ودول شرق اسيا ازمة مالية مماثلة لتلك الذي شهدتها المكسيك (1994-1995) ، وكانت بدايتها في تايلاند وسرعان ما انتشرت في الدول الأخرى (اندونيسيا-ماليزيا-كوريا الجنوبية-الفلبين) ، باستثناء بعض الدول في نفس المنطقة (الصين والفتنام) ، التي كانت فيها رؤوس أموال الأجنبية والمتمثلة في (IDE) ، تشكل النسبة الكبرى بالمقارنة مع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (استثمارات المحفظة المالية) ، وهذا بالرغم من المستويات العالية التي حققتها هذه الدول في مجا الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين 1965 الى غاية 1994 ، بحيث قدر المعدل المتوسط (PIB) ب 5.5% وحصاة هذه الدول في التجارة العالمية ارتفعت من 6% سنة 1965 الى 25% سنة 1994 ، زيادة على تمتع هذه الدول بتصنيع ذو درجة عالية في التكامل العمودي والافقي (Christian, avril 1995,).

ولكن هذه الدول استطاعت تحويل الآثار السلبية لهذه الازمة لصالحها، من خلال القيام بعدة اجراءات تكمن أساسا في (Zamello. 2007,p.p.22-24) ، تشجيع التعاون الإقليمي بين دول المنطقة مع الاستمرار في سياسة الانفتاح الاقتصادي، وأيضا اعتماد سياسة الاقتصاد الكلي تتماشى، والاصلاحات في القطاعات المالية من حيث جعل معدلات الصرف أكثر مرونة التحكم في الميزانية، الحكم الرشيد للمؤسسات المحلية وكل ذلك تحت مساهمات ضيقة لصندوق النقد الدولي.

ج-الازمة الروسية 1997:

تتشابه الازمة الروسية مع نظيرتها الاسيوية، ولكن الاتجاه الذي سارت عليه يختلف عن الثانية، وأسباب الازمة بدأت بتسجيل عجز في الميزانية الاتحادية والذي بلغ 1.6% من (PIB) سنة 1997، وذلك بسبب انخفاض الجباية في ظل ضعف المدخرات المحلية، الامر الذي يدفع بالاتحاد الروسي الى الاستعانة بالتمويل الخارجي، من خلال اصدار سندات عرفت **GKO** (سندات الدولة قصيرة المدى) لمدة 3 و 6 اشهر، مع ضمان تحويل للمالكين الأجانب لهذه السندات للعملة الصعبة، هذه الفئة اشترت ما قيمته 22 مليار \$ سنة 1998، وبتأخفاض أسعار المواد الأولية (مواد الطاقة بالخصوص) نتيجة لتراجع المداخيل، أصبحت روسيا غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها فيما يخص (**GKO**)، وبالفعل هذا ما حدث سنة 1998، الامر الذي أدى الى هروب رؤوس الأموال الى الخارج، وهنا جاء دور (**FMI**) من خلال برنامج "تثبيت" بقيمة 22 مليار \$ في جويلية 1998 (Benoit 2001, p.p94-95).

اما وضعية الاقتصاد الروسي بعد الازمة في تحسن مستمر نتيجة لزيادة في مداخيل البترول. فالفشل السابق يبين (**PIB**) بعدما كان سلبيا خلال الازمة (1998/1997) أصبح في تحسن ابتداء من سنة 1999، وذلك بالتزامن مع ارتفاع مداخيل البترول.

د-الازمة البرازيلية:

ان وضعية الاقتصاد البرازيلي لا تختلف عن وضعية باقي الدول التي طالت الازمة، بحيث لوحظ وجود عجز في الادخار الحكومي في الفترة الممتدة بين 1995-1997 وبلغ 1.6% من (PIB)، وبالتالي اعتماد الاقتصاد على التمويل الخارجي وبالتزامن مع ازمة الاسيوية والروسية، هنا ما أدى لهروب رؤوس الأموال الى أسواق أكثر امانا، وبمقابل هذه الازمة حصلت البرازيل على مساعدات خارجية من طرف المجموعة الدولية بمبلغ 41.5 مليار \$ منها 18 مليار \$ ل FMI وهذا في سنة 1998. (Benoit2001, p.p94-95).

ان الإجراءات السابقة سمحت للبرازيل ببلوغ مستويات منخفضة من (PIB)، ولكن في وجود تحسن إيجابي في الميزان التجاري مما أدى الى رصد إيجابي في الحساب الجاري (Salama،2006 p.p62-63).

ه- أزمة الرهن العقاري الولايات المتحدة الأمريكية 2007

(<https://www.aljazeera.net> > 2008/10).

ان أسباب أزمة الرهن العقاري الولايات المتحدة الأمريكية 2007 تعود الى:

- شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001-2006، البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر.
- توسعت المؤسسات المالية الكبرى في منح القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات والتي زادت عن سبعمائة مليار دولار.
- أدى ارتفاع سعر الفائدة إلى تغيير في طبيعة السوق الأمريكية، تمثل في انخفاض أسعار المنازل، وتزايد عدد العاجزين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة.
- ظهرت بوادر الأزمة على السطح بشكل جلي مع بداية عام 2007، وذلك مع تزايد حالات التوقف عن الدفع، وزيادة ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات، وكثرة المواجهات بين المقرضين والبنوك.
- بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو مائة مليار دولار.
- زاد عدد المنازل المعروضة للبيع بالولايات المتحدة 75% عام 2007، حيث بلغ عددها 2.2 مليون، وهو ما يمثل نحو 1% من عدد المساكن بالولايات المتحدة كلها.

- ضعفت قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وهدد بحدوث كساد.
- أدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة في أوروبا وآسيا بالسوق المالية الأميركية إلى انتقال أزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة إلى القارة الآسيوية والأوروبية، لتتطور إلى أزمة أكبر باتت تعرف بالأزمة المالية العالمية.
- تمثلت محاولات الخروج من أزمة الرهن العقاري الولايات المتحدة الأميركية 2007 في:
 - ضخ نحو 326 مليار دولار في الانظمة المالية، لحماية النظام المالي العالمي من الانهيار.
 - ضخ ثلاثمائة مليار دولار تستخدمها إدارة العقارات الاتحادية لإعادة تمويل قروض الرهن العقاري، الخاصة بملاك العقارات.
 - قرر مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي تخفيض أسعار الفائدة الأساسية بنسبة 0.75% دفعة واحدة، لتصل إلى 3.5 ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2%.
 - في أوروبا اتفقت حكومات هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ على استثمار مبلغ 11.2 مليار يورو في مؤسسة "فورتيس" للخدمات المالية.
 - اتفقت عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال سبعين مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا.
- تمثلت اهم تداعيات أزمة الرهن العقاري الولايات المتحدة الأميركية 2007 في :

-الخاتمة-

وكخلاصة لهذا فان الازمات المالية التي شهدتها الدول النامية NPI في السنوات التسعينيات، فضلا عن ازمة الديون في سنوات الثمانينيات وما شهدت دول أخرى مثل الأرجنتين وتركيا في مطلع الالفية الجديدة دول أخرى كما هي مبينة في العنصر أعلاه، تثير عدة تساؤلات حول درجة خطورة استخدام القروض الخارجية بشتى أنواعها في عملية التنمية الاقتصادية، ومدى الأضرار التي تلحقها بشعوب الدول (انخفاض مستويات التنمية البشرية)، وذلك بالرغم من استطاعة تحقيق البعض منها مؤشرات لنمو اقتصادي إيجابي.

أسئلة للتقييم

اجب على الأسئلة لتالية:

- هل يمكن اعتبار الازمات الاقتصادية هي لعنة تطارد النظام الرأسمالي؟
- هل الازمات الاقتصادية ستحقق حلم الماركسيين في تنبئهم في انهيار النظام الرأسمالي؟
- بماذا تتميز الازمة الاقتصادية في فترة جائحة كورونا 2019 مقارنة بباقي الازمة الاقتصادية العالمية السابقة؟

-سنغ, كقالحيت, ترجمة رياض حسن (2001). عولمة المال. الجزائر: دار الفارابي
ANEP, الطبعة الأولى.

-أزمة الرهن العقاري | الولايات المتحدة الأميركية | الجزيرة نت
<https://www.aljazeera.net> > 2008/10

-Christian, Dompatain,(avril 1995) « Financer le développement sans crise » ,Alternative économiques, n° 24 hors-série.

Pierre, Salama (2006). « Argentine, Brésil, Mexique : Libération et nouvelle vulnérabilités », l'économie politique, trimestriel-October.

-Zamello. (2007 juin).«L'Asie dix ans plus», finances et développement.

- Benoit de la chapelle Bizot (2001), la dette des pays en développement 1982-2000 ,paris.

-Pierre, Salama (octobre 2006). Argentine Brésil Mexique libération et nouvelle vulnérabilité l'économie politique trimestriel.

-Michel Aglietta(2008) : « Les crises sont la nature même du capitalisme » , *La Croix*, .

-Boissieu(2001).« Crise économique », Dictionnaire des Sciences économiques, Presses universitaires de France.

برنامج مادة الاقتصاد السياسي - السداسي الثاني-		رقم الفقرة
- النشاط الاقتصادي-	النشاط الاقتصادي-	01
- النشاط الاقتصادي-	النشاط الاقتصادي. (تابع الفقرة 01)	02
الحاجة والندرة-	قضايا اقتصادية-	03
الإنتاج والتوزيع-	تابع/ قضايا اقتصادية-	04
الادخار والاستثمار-	تابع/ قضايا اقتصادية-	05
الأزمة الاقتصادية	تابع/ قضايا اقتصادية-	06
البطالة والتضخم-	تابع/ قضايا اقتصادية-	07

08	القضايا المعاصرة للاقتصاد السياسي.	العولمة.
09	تابع/ القضايا المعاصرة للاقتصاد السياسي.	توزيع الثروة.
10	تابع/ القضايا المعاصرة للاقتصاد السياسي.	اقتصاد السوق.
11	تابع/ القضايا المعاصرة للاقتصاد السياسي.	مشكلات التنمية.

- نموذج امتحان الاقتصاد السياسي-السداسي الثاني.